No. 4093 | الأحد | 4 ربيع الأول 1443 هـ | 10 أكتوبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة | Alsabah Media | www.alsabahpress.com

موضوعات الحوار الوطني تستهدف الانتقال من حالة الشلل إلى الحركة ولو على "كرسي متحرك"

«الشال»: أزمة الاقتصاد الكويتي تكمن في حريق سيولته وعجزه عن خلق فرص عمل مستدامة

ارتفاع سيولة سوق العقار في أغسطس الماضي مقارنة بسيولة يوليو 2021

انخفاض عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة 23.1- سبتمبر 2020 ونهاية سبتمبر 2021

أكد تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه لا يمكن الجزم بأن ما نشر حول موضوعات الحوار الوطني هي الموضوعات الصحيحة، ولكننا نفترض أنها قريبة من الصحة لأنها تكررت من قبل أكثر من طرف، ولعدم صدور تصحيح أو نفي لها. وفي حدود إجتهادنا، هناك 4 موضوعات لكل من طرفي الحوار، وتمثل مطالب كل منهما على الأخر، ونقصد بطرفي الحوار، النواب الممثلين للأغلبية النيابية طرف، والحكومة ومن يدعمها طرف. مطالب الطرف الأول، أو النيابي، هي العفو عن السياسيين في المنفى إضافة إلى مدونين آخرين، تعديل قانون الانتخابات، تعديل القوانين المقيدة لحرية الرأي، وتعديل وزاري جوهري ربما يشمل عدد أكبر من نواب الأغلبية. ومطالب الطرف الحكومي، هي العودة والقبول بانعقاد لجلسات منتظمة لمجلس الأمة وفق تشكيل الأمر الواقع، إقرار قانون الدين العام، التوافق على السحب المنظم من احتياطي الأجيال القادمة، القبول بتحصين رئيس مجلس الوزراء من الاستجوابات حتى انتهاء دور الانعقاد الحالي.

من حيث المبدأ، الحوار في مثل وضع البلد الحالي المأزوم بشكل غير مسبوق، أمر مطلوب، ولكن إضفاء صفة الوطني على الحوار الحالي إن صدقت موضوعاته، أمر غير صحيح، فالمطروح لا يعدو كونه مشروع تسوية سياسية للانتقال من حالة الشلل والسكون التام، إلى الحركة، ولو على كرسي متحرك. أزمة الوطن الحقيقية هي في حريق سيولته، وعجز اقتصاده عن خلق فرص عمل مستدامة لمواطنيه، وتحول القلق عن عجز التمويل للاحتياجات الضرورية إلى أمر يومي لارتباطه بحركة أسعار وإنتاج النفط بما يعكس مستوى الإدمان عليه، وهو أمر محزن. وما قد ينتج من الحوار بصيغته التي نفهمها، إن نجح، هو مجرد تسوية سياسية مؤقتة وهشة، بعدها هناك واحد من احتمالين. الأول إيجابي، ولن يتحقق دون تعديل جوهري في تركيبة مجلس الوزراء، وضرورة أن يتبعه تقديم برنامج جاد وملزم للإصلاح المالي والإصلاح الاقتصادي. الثاني سلبي، وهو أن يبقى تشكيل المحاصصة الحكومي هو السائد، وأن يستخدم التسامح مع تمرير قانون الدين العام والسحب من إحتياطي الأجيال القادمة لشراء مزيد من الوقت للنهج السياسي والمالي القديم والقائم، أو تكرار السيناريو اللاحق للاقتراض الحكومي في عام 2017، وبدء لحاق احتياطي الأجيال القادمة بمصير الاحتياطي العام.

ونظل نعتقد أن حظوظ النجاح لمشروع التسوية السياسية الحالي، ومشروع الإصلاح الوطني بمفهومه الشامل، كان من الممكن أن تصبح أفضل بكثير لو سبقه تغيير الإدارة، ونقصد، لو تم استغلال فترة الشهور الثلاثة لانجاز تغيير جوهري للحكومة، وتقديم مشروعها الإصلاحي الشامل، ولكنها فرصة وضاعت كما هي العادة. وفي ظل واقع البلد المأزوم، لا نملك سوى التمسك بأي أمل، فمن في الميزان هذه المرة هو مستقبل ومصير بلد ربما يعيش فرصته الأخيرة للإصلاح وليس انتصار أو هزيمة هذا الطرف أو ذاك.

سوق العقار المحلي - أغسطس 2021

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في أغسطس 2021 مقارنة بسيولة يوليو 2021، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر أغسطس نحو 431 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 15.5 % عن مستوى سيولة شهر يوليو 2021 البالغة نحو 373.1 مليون دينار كويتي، وأعلى بما نسبته 60.4 % مقارنة مع سيولة أغسطس 2020، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 268.7 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات أغسطس 2021 ما بين نحو 418.2 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 12.8 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 1،237 صفقة، توزعت ما بين 1،190 عقوداً و47 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 817 صفقة وممثلة بنحو 66 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 136 صفقة وتمثل نحو 11 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 31 صفقة ممثلة بنحو 2.5 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 341.9 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 35.8 % مقارنة مع يوليو 2021 عندما بلغت نحو 251.8 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 79.3 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 67.5 % في يوليو 2021، واستمرار طغيان سيولة السكن الخاص وارتفاع أسعاره في غالبيته ناتج عن التسامح في تحويل المناطق السكنية إلى استثمارية. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 242.2 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس 2021 أعلى بما نسبته 41.2 % مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 1،132 صفقة مقارنة بـ 642 صفقة في يوليو 2021، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 302 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 392 ألف دينار كويتي في يوليو 2021، أي بانخفاض بحدود 23- %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 61.9 مليون دينار كويتي أي بانخفاض بنحو 46.5- % مقارنة بشهر يوليو 2021 حين بلغت نحو 115.8 مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 14.4 % مقارنة بما نسبته 31 %. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الإستثماري خلال 12 شهراً نحو 55.3 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس أعلى بما نسبته 12 % مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 93 صفقة مقارنة بـ 74 صفقة في يوليو 2021، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 666 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 1.6 مليون دينار كويتي في يوليو 2021، أي بانخفاض بحدود 57.5- %.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 19.8 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 260.3 % مقارنة مع يوليو 2021 حين بلغت نحو 5.5 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمتها من قيمة التداولات العقارية إلى نحو 4.6 % مقابل 1.5 % ليوليو 2021. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 21.6 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس أدنى بنحو 8.3- % عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 9 صفقات مقارنة بـ 6 صفقات لشهر يوليو 2021، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر أغسطس 2021 نحو 2.2 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يوليو 2021 والبالغ نحو 916 ألف دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 140.2 %. كما تمت 3 صفقات بقيمة 7.4 مليون دينار كويتي لنشاط المخازن خلال أغسطس 2021.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر أغسطس بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أغسطس 2020) نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 268.7 مليون دينار كويتي إلى نحو 431 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 60.4 % كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص فقط وبنسبة 89.3 %، بينما انخفضت سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 6.2- % وسيولة النشاط التجاري بنسبة 3.3- %.

خصائص التداول في بورصة الكويت - سبتمبر 2021

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول للسوق الرسمي وفقاً لجنسية وفئة المتداولين" للفترة من 01/01/2021 إلى 30/09/2021، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 46.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (44.5 % للشهور التسعة الأولى 2020) و45.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (43.4 % للشهور التسعة الأولى 2020). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 4.412 مليار دينار كويتي، بينما اشتروا أسهماً بقيمة 4.345 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 67.301 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 26.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (26 % للفترة نفسها 2020) و25.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (24.4 % للفترة نفسها 2020). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 2.501 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 2.415 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيدون شراءً وبنحو 85.874 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 23.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (24.7 % للفترة نفسها 2020) و23.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (25.6 % للفترة نفسها 2020). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 2.262 مليار دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 2.261 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 773 ألف دينار كويتي.

وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض أيضاً، فقد استحوذ على 4.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (6.4 % للفترة نفسها 2020) و4.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (5 % للفترة نفسها 2020). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 427.834 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 410.034 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 17.800 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرين الكويتيين أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 8.164 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 85.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (81.8 % للفترة نفسها 2020)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 8.095 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 85.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (81 % للفترة نفسها 2020)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 68.913 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 12.5 % (14.4 % للفترة نفسها 2020) واشتروا ما قيمته 1.193 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 1.073 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 11.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (14.6 % للفترة نفسها 2020)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 120.048 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 2.9 % (3.6 % للفترة نفسها 2020) أي ما قيمته 280.687 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 2.4 % (4.6 % للفترة نفسها 2020) أي ما قيمته 229.553 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 51.134 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 85.4 % للكويتيين، 11.9 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.7 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.4 % للكويتيين، 14.5 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و4.1 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2020. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي مع ميل إلى ارتفاع نصيبه خلافاً لإتجاهات العام الفائت، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بنحو 23.1- % ما بين نهاية ديسمبر 2020 ونهاية سبتمبر 2021، مقارنة بارتفاع ملحوظ وبنسبة 90.3 % ما بين نهاية ديسمبر 2019 ونهاية سبتمبر 2020. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية سبتمبر 2021 نحو 19،223 حساباً أي ما نسبته 4.7 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 19،080 حساباً في نهاية أغسطس 2021 أي ما نسبته 4.7 % من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بارتفاع بنحو 0.7 % خلال سبتمبر 2021.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة- سبتمبر 2021

استمر الأداء الإيجابي في شهر سبتمبر لغالبية الأسواق المنتقاة وإن بوتيرة أقل، حيث حققت خلاله 8 أسواق مكاسب بينما حققت 6 أسواق خسائر مقارنة مع أداء شهر أغسطس. ومع انتهاء شهر سبتمبر، انتهى الربع الثالث من السنة الحالية وشهدت حصيلة الشهور التسعة الأولى من العام الجاري أداءً إيجابياً أيضاً، حيث حققت جميع أسواق العينة مكاسب مقارنة بمستويات مؤشراتها في نهاية عام 2020.

الرابح الأكبر في شهر سبتمبر كان السوق الياباني بمكاسب لمؤشره بحدود 4.9 %، لترتفع مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 7.3 % أي في المرتبة الثالثة عشر. ثاني أكبر الرابحين خلال سبتمبر كانت بورصة البحرين بمكاسب بنحو 3.7 %، لتصبح جملة مكاسبها منذ بداية العام نحو 14.5 %، أي سادس أكبر الرابحين مقارنة مع مستويات نهاية العام الفائت. تتبعها بورصة قطر بمكاسب لشهر سبتمبر وبنحو 3.5 %، ومن ثم السوق الهندي بنحو 2.7 % والسوق السعودي بنحو 1.6 %. وكسبت بورصة الكويت خلال سبتمبر نحو 1.1 %، ولكن موقعها تراجع إلى المرتبة الرابعة ضمن أكبر الرابحين منذ بداية العام وبنحو 23.8 %.

أكبر الخاسرين خلال شهر سبتمبر كان السوق الأمريكي بفقدان مؤشر داو جونز نحو 4.3- %، لتنخفض مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 10.6 %. وحقق السوق الألماني ثاني أكبر الخسائر خلال شهر سبتمبر بفقدان مؤشره نحو 3.6- %، وانخفضت مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 11.2 % مع نهاية شهر سبتمبر. وحقق السوق البريطاني أقل الخسائر خلال سبتمبر وبحدود 0.5- %، ومعها انخفضت مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 9.7 %. وكانت حصيلة أداء الشهور التسعة الأولى من العام الجاري كلها إيجابية كما أسلفنا، حيث حققت كل أسواق العينة مكاسب منذ بداية العام، ولو وزعنا الأسواق الـ 14 إلى فئتين ضمن الأسواق السبعة الأفضل أداءً، نجد أن 5 أسواق ضمنهم من إقليم الخليج إضافة إلى احتلالهم المركزين الأولين. من المتوقع أن يرتفع مستوى المخاطر ويحدث إنحسار في حالة اليقين في الأسواق الناضجة والناشئة مع بعض التأثير السلبي على أداء أسواق إقليم الخليج سببه تداعيات اعسار شركة "Evergrande" الصينية، وحتى تتضح سبل العلاج، سوف يظل الشك هو السائد حول مصير دائني الشركة والشك في أوضاع شركات صينية أخرى مسرفة في الاستدانة. والأثار السلبية أدنى على أسواق إقليم الخليج بسبب استمرار تماسك أسعار النفط وضعف ارتباط شركاتها المدرجة مع أسواق العالم الأخرى.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الإسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 603.7 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 0.1 نقطة ونسبته 0.02 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 115.9 نقطة أي ما يعادل 23.8 % عن إقفال نهاية عام 2020.

جدول بياني يوضح أداء أسواق مالية منتقاة

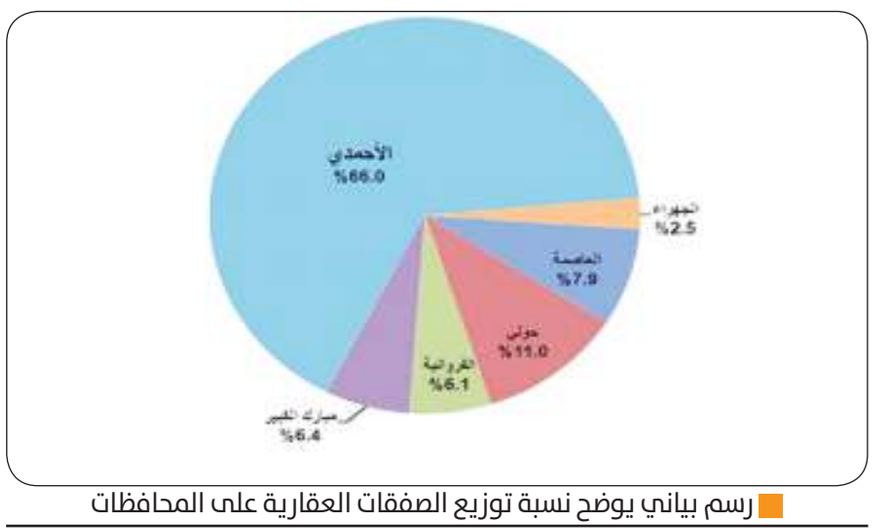

رسم بياني يوضح نسبة توزيع الصفقات العقارية على المحافظات

السوق الأمريكي أكبر الخاسرين خلال شهر سبتمبر بفقدان مؤشر داو جونز نحو 4.3- ٪

جدول مؤشر الشال لعدد 30 شركة مدرجة في البورصة